

قواعد الاحكام

[189] الجاري طهرت، ولو زال تغيرها بغير النزع والاتصال (1) فالأقرب نزع الجميع، وإن زال ببعضه لو كان على إشكال. الفصل الخامس: في الاحكام يحرم استعمال الماء النجس في الطهارة وإزالة النجاسة مطلقا، وفي الأكل والشرب اختيارا. فإن تطهر به لم يرتفع حدثه، ولو صلى أعادهما مطلقا، أما لو غسل ثوبه به فإنه يعيد الصلاة إن سبقه (2) العلم مطلقا، وإلا ففي الوقت خاصة. وحكم المشتبه بالنجس حكمه، ولا يجوز له التحري وإن انقلب أحدهما بل يتيمم مع فقد غيرهما، ولا تجب الأراقة بل قد تحرم عند خوف العطش. ولو اشتبه المطلق بالمضاف تطهر بكل واحد منهما طهارة، ومع انقلاب أحدهما فالوجه الوضوء والتيمم. وكذا يصلي في الباقي من الثوبين، وعاريا مع احتمال الثاني خاصة: ولو اشتبه بالمغصوب وجب اجتنابهما فإن تطهر بهما فالوجه البطلان، ولو غسل ثوبه أو بدنه من النجاسة به أو بالمشتبه (3) به طهر. وهل يقوم ظن النجاسة مقام العلم؟ فيه نظر، أقر به ذلك إن استند إلى سبب وإلا فلا. ولو شهد عدل بنجاسة الماء لم يجب القبول وإن استند (4) إلى السبب،

(1) في (أ): " أو الاتصال ". (2) في (أ): "

يعيد الصلاة مطلقا إن سبق العلم ". (3) كذا في النسخة المعتمدة، وفي المطبوع والنسخ: "

بالمشتبه ". (4) في (أ): " ولو استند "، وفي (ب): " وإن اسند ".
